المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 12857
الصفحـات : 24 المسلسل : 150

غير واضحة تصوير

أعلنها المليك خلال ترؤسه مجلس الوزراء:

رقم قياسي جديد لميزانية الخير لهذا العام بـ 410 مليارات ريال

مواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه

تخصيص أكثر من ربع الميزانية لتعليم العالي والتعليم والتدريب ودعم البحث العلمي والتطوير التقني

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 24
العـــدد : 12857
المسلسل : 150

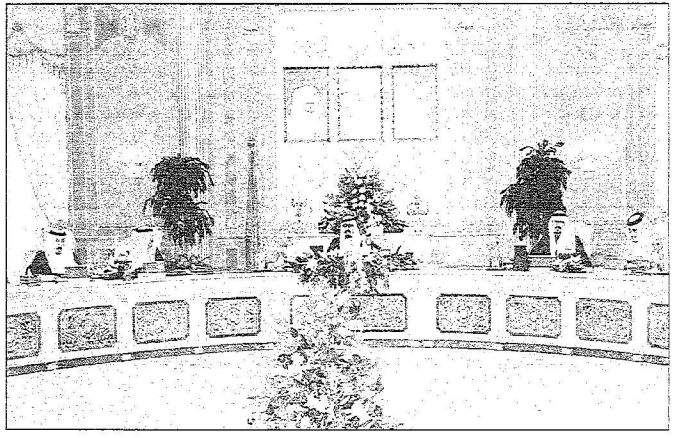

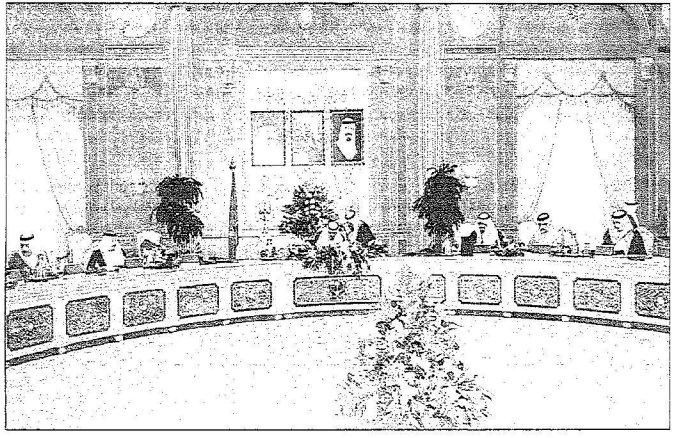

تخصيص 44 ملياراً ونصف المليار للإنفاق على قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

7 مليارات لتطوير القضاء.. و45 ملياراً لقطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية

المصـــدر : الجزيرة

التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 12857

الصفحـات : 24 المسلسل : 150

«الجزيرة» - وأس

أقر مجلس الوزراء، في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أمس الاثنين الثلاثين من شهر ذي القعدة 1428هـ الموافق للعاشر من شهر ديسمبر للعام 2007م في قصر اليمامة في مدينة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 1428-1429هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام، الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة: (إن المجلس تدارس - بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين - في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1428-1429هـ وأقرها).

إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين، فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

إخواننا المواطنين..

أخواتنا المواطنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بحمد الله وتوفيقه، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد 1428-1429 التي يبلغ حجمها (410,000,000,000) أربعمائة وعشرة آلاف مليون ريال وهي الميزانية الأعلى للمملكة، وتزيد عن ميزانية العام المالي الحالي بمبلغ (30,000,000,000) ثلاثين ألف مليون ريال.

لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة - بإذن الله - مواصلة توجيه الموارد التي حباها الله لوطننا الغالي للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه وذلك في إطار السياسات والأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة، وبما يتفق مع الأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى، وبشكل يحقق التنمية المتوازنة.

فامتداداً لما تم في الأعوام المالية الأخيرة حظي قطاع تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة التي تشمل: التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني بأكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة؛ ومن أبرز ما تم في هذا القطاع المشروع الذي وجهنا

توقعات بانخفاض صافي حجم الدين العام إلى 267 ملياراً بنهاية العام المالي الحالي

باعتماده لتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج، وتحسين البيئة التعليمية، بالإضافة إلى الجامعات، ومعاهد ومراكز التدريب التقني والمهني التي راعينا فيها التوزيع المتوازن؛ وذلك للرقي بمستوى أداء أبنائنا وبناتنا وتهيئتهم لمواصلة مسيرة النهوض بوطننا المعطاء، واستكمالاً لمشروعات البنية الأساسية في هذا القطاع بلغت التكاليف الإجمالية الجديدة لتنفيذ هذا ما يقارب (39,000,000,000) تسعة وثلاثين ألف مليون ريال شملت مباني المدارس والجامعات ومعاهد ومراكز التدريب.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب (44,500,000,000) أربعة وأربعين ألفاً وخمس مئة مليون ريال للإنفاق على هذا القطاع بهدف رفع مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية، كما تمت مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، والاهتمام بالرياضة والشباب.

وفي هذا القطاع شملت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية وكليات الطب والمستشفيات الجامعية ولتنفيذ بعض الإضافات لمباني المستشفيات القائمة والجاري تنفيذها وتوفير التجهيزات المتقدمة لها، وكذلك لتنفيذ العديد من المنشآت الرياضية ودور الرعاية الاجتماعية.

ولما لأجهزة القضاء من أهمية قصوى فقد وجهنا باعتماد مبلغ إضافي مقداره (7,000,000,000) سبعة آلاف مليون ريال لتطوير القضاء وذلك لتعزيز متطلبات هذه الأجهزة التي تشمل تنفيذ (نظام القضاء) و(نظام ديوان المظالم) و(آلية العمل التنفيذية لكل منهما) التي وافقنا عليها خلال شهر رمضان المبارك من هذا العام.

ومن منطلق حرصنا على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية بلغ ما خصص للإنفاق عليها من الميزانية ما يقارب (45,000,000,000) خمسة وأربعين ألف مليون ريال.

وفي هذه القطاعات اعتمدت مشاريع جديدة ومبالغ إضافية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها (27,000,000,000) سبعة وعشرين ألف مليون ريال تشمل مشاريع لتوفير مياه الشرب، والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار، والمشاريع البلدية بالإضافة إلى المشاريع التي تساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأخرى.

وفي قطاع النقل تم اعتماد مشاريع جديدة واعتمادات إضافية لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة وموانئ وخطوط لسلطارات ومشاريع للمطارات، ويزيد ما اعتمد لتنفيذ

ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعام 2007م بنسبة 3,1٪ عما كان عليه في عام 2006م

تلك المشاريع عن (14,600,000,000) أربعة عشر ألفاً وست مئة مليون ريال.

وقبل أن نختم كلمتنا هذه؛ نؤكد للمواطنين والمواطنات أن اعتمادات هذه الميزانية المباركة - بمشيئة الله - تعكس اهتمامنا بجميع القطاعات، وكذلك بتعزيز الاحتياطيات لتوفير مزيد من الاستقرار في المستقبل.

وختاماً نرغب إلى جميع المسؤولين عن تنفيذ هذه الميزانية أن يضعوا نصب أعينهم الإخلاص ومضاعفة الجهد في العمل لمصلحة المواطن والمساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة لوطننا الغالي.

ونسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمه وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأبان وزير الثقافة والإعلام أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم أبلغ المجلس بما تم رفعه للمقام السامي الكريم حول مشروع الميزانية الجديدة للدولة للعام المالي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 12857
الصفحـات : 24 المسلسل : 150

(1428-1429هـ) وقدم إيجازاً استعرض فيه الأوضاع الاقتصادية العالمية والتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي (1427هـ-1428هـ) والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة التي تجسدت فيما يلي:

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 1427 - 1428هـ (2007م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (1,414,000,000,000) ألفا وأربعمائة وأربعة عشر مليار ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (7,1) في المائة وأن يحقق القطاع البترولي نمواً تبلغ نسبته (8) في المائة بالأسعار الجارية، كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته (7,6) في المائة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (3,5) في المائة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (3,1) بالمائة.

كما يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة (5,9) في المائة، وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (8,6) في المائة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (10,6) في المائة وفي نشاط التشييد والبناء (6,9) في المائة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (4,4) في المائة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (6) في المائة وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات (4) في المائة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استصدرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (46,1) كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً منذ عدة سنوات.

وعن المستوى العام للأسعار، أشار وزير المالية إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام 1427-1428 (2007م) نسبته (3,1) في المائة عما كان عليه في عام 1426-1427 (2006م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

توقعات ببلوغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام 1414 مليار ريال بالأسعار الجارية

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (1,6) في المائة في عام 1427-1428 (2007م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

وفيما يتعلق بالدين العام أوضح وزير المالية أن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي 1427-1428 (2007 م) إلى (267,000,000,000) مائتين وسبعة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى حوالي (19) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ (28) بالمائة في نهاية العام المالي الماضي 1426-1427 (2006م).

وقال وزير المالية: إنه روعي عند إعداد الميزانية الجديدة استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية ومشروعات البنية الأساسية.

وبيّن أن هذه الميزانية تعد استمراراً للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة وستساعد هذه المشاريع - بإذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار.

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيداً أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - حث أعضاء المجلس وكل مسؤول على أن يتوجهوا بالحمد لله سبحانه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى، وأن له سبحانه الشكر في السراء والضراء.

كما أكد - حفظه الله - على أن يكون سعي كل مسؤول هو من أجل رضا الله، وأن يشكر له جل وتعالى أن جعله في مكان يخدم فيه دينه ووطنه، وعلى أن يراعي كل من تحمل المسؤولية مراقبة ضميره والتجرد والإخلاص للوطن، فالوطن في حاجة إلى وفاء واجتهاد ودأب ويقظة وحسن سيرة كل مسؤول. وأن يكون المبدأ الماثل في أذهاننا دائماً الدين ثم الوطن والصبر والعمل.